مطالبة بتحقيق في استهداف إصلاحية الحزم باعتباره جريمة حرب



فيما لا يزال آخرون تحت الأنقاض، داعيا إلى تحديد الجهة المنفذة ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته عنها.

وقال المرصد، في بيان صحافي مساء الثلاثاء، إن أحدث حصيلة أعلنتها وزارة الصحة اليمنية في صنعاء تشير إلى استشهاد 21 شخصا، بينهم طفل وامرأة، وإصابة 7 آخرين، إلى جانب تقديرات بوجود نحو 20 محتجزا تحت الأنقاض.

وأشار إلى أن التوثيق الميداني لموقع الحادثة أظهر حجما كبيرا من الدمار في مبنى الإصلاحية، مع انهيار الأسقف الخرسانية ودفن عدد من الضحايا تحت الركام، فضلًا عن تحول بعض الجثث إلى أشلاء جراء

شدة الانفجار.

وأكد الأورومتوسطي ضرورة إخضاع الغارة لتحقيق سريع ومستقل ومحايد وفعّال، لتحديد الجهة التي نفذتها ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته عن أي انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وشدد المرصد على أن منشأة الاحتجاز تُعد، من حيث الأصل، عينا مدنية، محذرا من أن استمرار التغاضي الدولي وغياب آليات المساءلة الفعالة عن الانتهاكات السابقة، إلى جانب سياسة الإفلات من العقاب في الملف اليمني، شجع على استهداف المدنيين والمنشآت المحمية، داعيا إلى تحرك دولي عاجل لوقف ذلك.

ودعا الأمم المتحدة والآليات الدولية المختصة إلى تشكيل آلية تحقيق دولية مستقلة وشفافة لكشف ملابسات الهجوم، وضمان جمع وحفظ الأدلة الجنائية، وتحديد المسؤوليات الفردية للقيادات التي أصدرت الأوامر ومن نفذها، تمهيدا لمسارات المساءلة وتقديم المسؤولين إلى العدالة.

كما طالب بضمان تحييد السجون ومراكز الاحتجاز وكافة الأعيان المدنية المشمولة بالحماية عن العمليات العسكرية، داعيا المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن والجهات الفاعلة إقليميا ودوليا، إلى استخدام نفوذهم لدعم العودة السريعة إلى طاولة المفاوضات السياسية.

وأكد المرصد ضرورة ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية حاسمة لضمان المساءلة وإنهاء حقبة الإفلات من العقاب.